حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد يناير – مارس ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تفريق التعريف بين الصرف والتصريف

بتول عباس نسيم *

أستاذ مساعد بكلية الآداب / جامعة بغداد

المستخلص

أغلب المآخذ التي أخذت على علم الصرف جاء نتيجة لعدم التمييز بين المصطلحات الواردة في هذا العلم من قبل المهتمين به.

وأولى المشكلات بنظري هي تسمية العلم نفسه، وما يحمل من اسمين: الصرف مرة، والتصريف أخرى، دونما تمييز بينهما، على الرغم من محاولات بعض الباحثين الدؤوبة في التفريق بينهما، وفي الوصول إلى فهم واضح ودقيق في هذه المسألة.

وهذا البحث محاولة جادة لفهم الأسباب وراء هذا الخلط، والوصول إلى تعريف دقيق لكل من هذين المصطلحين، ولإثبات أن الصرف غير التصريف، مبينة حدود كل منهما على وجه الدقة بالأدلة العلمية والمتابعة التاريخية الدقيقة، وبتحليل النصوص المتعلقة بهما.

ليكون البحث مقسما على ثلاثة نقاط رئيسة هي:

أوّلا: أسباب هذا الخلط. ثانيا: تتبع المصطلحين تاريخا وموضوعا. ثالثا: وضع تعريف جامع مانع لكل منهما.

الكلمات المفتاحية: تفريق، التعريف، الصرف، التصريف

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

المقدمة:

لعله لم يواجه علم من علوم العربية بالنقد والمؤاخذة.. كما واجه ذلك علم الصرف ابتداء من مفهومه، ومرورا بأبوابه ومنهجه، وانتهاء بأدواته وطبيعة تعليلاته ، ولا سيما من علماء الصوت المحدثين، الذين وصموه بشتى السلبيات، كانعدام المنهجية، والاتكاء على الصوت في التعليل، والخلط بين مسائل الصوت والصرف، فضلا عن صعوبة المأخذ ووعورة المسلك.

ولعل أغلب المآخذ التي أخذت على علم الصرف جاء نتيجة لعدم التمييز بين المصطلحات الواردة في هذا العلم من قبل الصوتيين أنفسهم، ومن كان قبلهم من المهتمين بالصرف.

وأولى المشكلات بنظري هي تسمية العلم نفسه، وما يحمل من اسمين: الصرف مرة، والتصريف أخرى، دونما تمييز بينهما، على الرغم من محاولات بعض الباحثين الدؤوبة في التفريق بينهما، وفي الوصول إلى فهم واضح ودقيق في هذه المسألة.

وهذا البحث محاولة جادة لفهم الأسباب وراء هذا الخلط، والوصول إلى تعريف دقيق لكل من هذين المصطلحين، ولإثبات أن الصرف غير التصريف، مبينة حدود كل منهما على وجه الدقة بالأدلة العلمية والمتابعة التاريخية الدقيقة، وبتحليل النصوص المتعلقة بهما.

ليكون البحث مقسما على ثلاثة نقاط رئيسة هي:

أوّلا: أسباب هذا الخلط. ثانيا: تتبع المصطلحين تاريخا وموضوعا. ثالثا: وضع تعريف جامع مانع لكل منهما .

أرجو أن أكون موفقة في محاولتي هذه، من خلال عرض علمي رصين، ومنهج منطقي دقيق، ومن الله التوفيق.

أوّلا: نظرة الدارسين المحدثين للمصطلحين:

لا يخفى على أحد ما للمصطلح من أهمية بالغة في معرفة حدود العلم واتجاهاته، فالمصطلح الذي يسمى به أي علم من العلوم هو الحصن الحصين الذي لا يدخل فيه ما ليس منه فينسب إليه، ولا يخرج منه إلى ما هو غيره فيشذ عنه، فالمصطلح (هو العرف الخاص، وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم محدد، بعد نقله من موضوعه الأول لمناسبة بينهما، كالعموم والخصوص، لمشاركتهما في أمر، أو لمشابهتهما في وصف أو غيرها[١]، وقد قيل أن الاصطلاح يعني (اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص)[٢].

كما أن المصطلحات عموما (إن صح تعريفها هي أدوات مشيرة إلى مفاتيح كل علم وألفاظه وعباراته، وبقدر ما تكون المصطلحات مستقرة ومستقلة وواضحة، فإن ذلك يدل على تطور العلم الذي تمثله تلك المصلحات وتبلوره ونضوجه) [٣].

إن أي مأخذ أخذ على الصرفي في مسائله وحيثياته هو في حقيقة الأمر متأت من عدم إدراك الصوتيين لمفهوم الصرف أو التصريف والخلط بينهما، وأن علماء الصوت اليوم لم يفيدوا من مناقشة الصرفيين لهذين المصطلحين في كتبهم الصرفية، والتي خلط فيها الصرفيون المحدثون أنفسهم فيها، فلم يدركوا الفارق بينهما، مع فهمهم أن المصطلحات (هي مفاتيح العلوم، وقد قيل إن فهم المصطلحات نصف العلم، لأن المصطلح هو لفظ يعبر عن العموم، والمعرفة مجموعة المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة، ومن ناحية أخرى فإن المصطلح ضرورة لازمة للمنهج العلمي، إذ لا يستقيم منهج إلا إذا بني على مصطلحات دقيقة) [٤].

وباستقصاء آراء الدارسين يتضح أنهم منقسمون في مفهومي الصرف والتصريف على قسمين :

الأول: يرى أن الصرف هو التصريف عند القدامى:

فهذا القسم لا يفرق بينهما، وقد ذهب إلى ذلك أغلب الباحثين [٥]، وهم يرون أن كلا المصطلحين متأرجحان بين أمرين:

١) صرف الكلمة على وجوه شتى، وهو المعنى العملي في تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، كالزيادة والحذف والإعلال والإبدال ونحوها.

٢) تحويل الكلمة إلى صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وهو المعنى العلمي، نحو: ضرب ويضرب واضرب، وضارب ومضروب..

بل لا يتحرج بعض المحدثين من إطلاق المصطلحين على العلم الواحد (حيث يكمل " بنظرهم " أحدهما الآخر، فعلم الصرف يحوي الإجراءات المادية التي تحول البنية من معنى إلى آخر، ويحوي العلم بهذه الإجراءات) [٦].

الثاني: يرى أنهما مختلفان، منهم:

١) يرى أن (المقصود بالمعنى العلمي هو مدلول الصرف، والمقصود بالمعنى العملي هو المقصود بالتصريف) [٧]، مثل: عبد الصبور شاهين

٢) يرى أن الصرف يختص بالأسماء المتمكنة، والتصريف يختص بالأفعال المتصرفة [٨]، مثل: ريمون الطحان وأنيس فريحة.

هذا جل ما يمكن أن يخرج الباحث به في المصطلح من المناقشات الطويلة العريضة، معتمدين في ذلك على نصوص من كتب القدامى كسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) .

ثانيا: أسباب خلط المحدثين بين المصطلحين:

ومن ينعم النظر في هذه النتائج يجد أنها قاصرة عن استيفاء المصطلح حقه، فلا يكتسب المصطلح بتلك النتائج الحصانة المرجوة، والحد الجامع المانع له، وأن هذه التوصيفات المذكورة كلها لم تحسم كون الاسمين لعلم واحد أم لا !، كما أنها لم تبين حدود هذا العلم بالشكل الدقيق، وتسامحت الفئة الأولى كثيرا في جعل المصطلحين بمفهوم واحد، ولعل من أهم الأسباب التي جعلت هذه المناقشات عقيمة ما يأتي:

١. لم تجر المناقشات مسحا دقيقا في بدايات ظهور المصطلحين.

٢. تعاملت أغلب النقاشات مع معلومة الفصل بين علمي النحو والصرف على يد المازني (ت ٢٤٧ هـ) بأنها من المسلمات، وهي ليست كذلك.

٣. لم تعتمد في تتبع مسار العلم على علماء كبار لهم باع طويل في مجال هذا العلم، واستبعدت أهم عالم من علماء القرن الرابع بيده جزء من مفاتيح هذا الأمر، هو أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وما ترك لنا من مصنفات.

٤. لم تدقق تلك المناقشات في النصوص موضع الدرس وتفهم ماهيتها ومضمونها.

ثالثا: مناقشة أسباب الخلط:

ويمكن مناقشة الموضوع بحسب هذه الأسباب للتوصل إلى نتائج محسومة.

أولها: أن مسألة فصل مسائل الصرف المعروفة اليوم لم تكن موجودة في النية، بل كل ما فعله المازني هو فصل مسائل التصريف وهي مسائل محدودة تتعلق بالتغييرات التي تطرأ على البنية من زيادة وحذف وقلب وإدغام، وإبدال، ونقل حركة، وما إليها من

تغييرات لا تشمل كل أبنية العربية، وهو ما عبر عنه المازني ومن قبله سيبويه بالتصريف، وأنه مع ما يخرج عنه من مسائل الاشتقاق، والتصغير والنسب والتثنية والجموع، وأبنية المصادر وما إلى ذلك داخلة في حدود النحو، وهذا وحده يفسر عدم استيفاء هذه الكتب لكل موضوعات الصرف بمفهومه اليوم ، " وبمراجعة محتوى كتاب المنصف وهو شرح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) " التصريف للمازني ـ يتأكد لنا أن المازني كان سائرا على نمط علماء عصره من عمل مؤلفات في مباحث جزئية، ولا يقصد إلى جعل التصريف علما قسيما للنحو، لأن ما فيه هو ما في الكتاب لسيبويه، وفيه رد على من زعم أن المازني هو الذي جعل التصريف علما مستقلا قسيما للنحو، وأنه فصل عن النحو [٩].

ثانيا: أن مصطلح الصرف لم يكن موجودا بمفهومه الحالي في القرن الثاني إلى القرن الرابع، والقول بإهمال القدامى لتعريف الصرف تجن عليهم أو خطأ محض، لأنه أصلا لم يكن له وجود ضمن مصطلحاتهم التصريفية ، تقول الدكتورة خديجة الحديثة في تعريف القدامى للصرف: (وقد تطرق القدماء إلى بحث الصرف وتعريفه، ولكنهم لم يوضحوا معناه توضيحا كافيا، ولم يقسموه إلى عملي وعلمي، ولكن الباحث يستطيع أن يتبين هذين المعنيين فيما جاء عنهم ، وإن لم ينصوا عليهما، ويحددوا أصولهما وموضوعاتهما) [١٠]، وتقول أيضا معتمدة على نص لسيبويه في تسمية باب من أبواب كتابه فيه لفظ التصريف: (ويتضح من هذا النص وما ذكره سيبويه أنه يطلق التصريف على التمرين والرياضة، وبذلك يكون سيبويه قد أهمل تعريف الصرف، وإن ذكر قواعده ومسائله في الكتاب) [١١]، وعنوان الباب الذي ذكره سيبويه هو: (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل) [١٢] .

وهذا الأمر من المغالطات المرفوضة عقلا ومنطقا، إذ إن قول الدكتورة خديجة بإهمال سيبويه تعريف الصرف يوجب كون الصرف مصطلحا بارزا وموجودا عند سيبويه، وليس كذلك، فلم يستعمل سيبويه مصطلح الصرف أبدا، كما لم يستعمل من جاء بعده من القدماء هذا المصطلح، لأنه لم تكن لديهم فكرة أن هناك علما قائما بنفسه يدعى الصرف، مع ما كان من مسائل يناقشونها ويعرضونها، فتلك المسائل كانت عندهم من المسائل النحوية، قال الدكتور علي توفيق الحمد: (ولا أذكر أني عثرت على استعمال واحد لمصطلح الصرف لدى القدماء عند تناولهم قضايا هذا العلم وأبوابه) [١٣]، ويرى أن أول ظهور له كان في القرن الخامس الهجري [١٤]، وليس كذلك، فحسب علمنا أن أول ظهور لهذا المصطلح كان في القرن الرابع الهجري على يد ابن المؤدب [١٥] في كتابه دقائق التصريف، إذ قال فيه: (وعليه أعوّل في تأليف كتاب الصرف) [١٦]، كما ظهر عند الميداني (ت ٥١٨ هـ) في القرن السادس فسمى كتابه نزهة الطرف في علم الصرف بقوله: (جمعت هذا الكتاب على ترتيب المصادر المتداول، ليكون سهل المأخذ، قريب المتناول، وسميته نزهة الطرف في علم الصرف) [١٧]، ثمّ السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) في القرن السابع الذي استعمل مصطلح الصرف [١٨]، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ) من علماء القرن الثامن، الذي استعمل الصرف في كتابه المماثل لكتاب الميداني في العنوان: (نزهة الطرف في علم الصرف).

هذا فضلا عن كون كل المؤلفات التصريفية التي سبقت كتاب سيبويه أو عاصرته أو جاءت بعده، التي وصلت إلينا أو التي لم تصل، لم تكن تحمل غير اسم التصريف ، مثل: " كتاب التصريف " لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت١٢٠ هـ)، وكتاب التصاريف للمكتيمي (ت ١٢٥ هـ)، و" كتاب التصريف " للمخنف (ت ١٢٥ ه)، و" التصريف " لعلي بن المبارك الأحمر الكوفي (ت ١٩٤ هـ) [١٩]، و" التصريف للمازني.

ومن الطبيعي بعدها أن لا يكون لمصطلح الصرف موضوعات محددة أو متفق عليها.

ثالثا: إن ظهور مصطلح التصريف قبل الصرف بقرون يفرض علينا أن نناقش التصريف بمعزل تام عن مصطلح الصرف، وأن نحدد مفهوم التصريف على وفق ما جاء من نصوص قديمة بعيدا عن إسقاطات الفهم الحديث لهما، و إن أقدم نص وصل إلينا يحمل معنى التصريف هو قول سيبويه: (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي يتكلمون به، ولم يجيء به في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل) [٢٠].

كما أن آخر كتاب وصل إلينا من القرن الرابع قبل ظهور مصطلح الصرف هو كتاب التكملة لأبي علي الفارسي الذي أبدع في مقدمته أيما إبداع في وضع النقاط على الحروف، بتعريفه للنحو وتقسيماته، قال أبو علي معرفا النحو: (النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب) [٢١]، وهو أول من عرف لنا النحو على هذا الوجه من الدقة بحسب ما وصل إلينا، وقد قسم النحو لنا على الشكل الآتي: (وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم.

والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها، فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم، فهو على ضربين:

أحدهما: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب، ويكون في الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة للأسماء، وقد ذكرت ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح.

والآخر: تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل، وهذا التغيير يكون بتحريك الساكن، أو إسكان المتحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف،.... وهذه الضروب من الخلاف في الأواخر، وإن كانت تشبه المعرب في تغيير يلحق أخر الكلمة، فليس بإعراب، لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل.

والضرب الآخر من القسم الأول، هو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، فذلك نحو: التثنية والجمع الذي على حدها، والنسب وإضافة الفعل المعتل إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود، والعدد والتأنيث، والتذكير، والتصغير والإمالة والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف والإدغام، وسنذكر ذلك بابا بابا إن شاء الله) [٢٢].

فأبو علي الفارسي لم يرتض لكتابه التكملة إلا أن يكون في النحو مع ما فيه من مسائل أُطلِق عليها وصف الصرف فيما بعد ، كما أنه وضح بما لا مجال معه للشك أن التصريف هو جزء من النحو، وأنه غير المسائل التي يظن أنها منه، وأن مسائل التصريف عنده في الكتاب تبدأ من (أول " باب عدة حروف الاسماء والأفعال " [٢٣] إلى آخر " باب التضعيف في بنات الياء والواو " [٢٤])[٢٥].

وقد أحسن الباحث محمد إحسان الله إذ استعان بكتاب التكملة الذي حل إشكالا مهما في عدم التفريق بين الصرف والتصريف، وفي كون الصرف بمفهومه المتأخر لم يكن مفصولا عن النحو حتى القرن الرابع [٢٦].

أن المازني حينما فصل التصريف عن النحو، لم يفصل غير المسائل التي تخص التغييرات الحاصلة في البنية فقط، لا مسائل الصرف المعروفة اليوم كلها، بل لم يكن يقصد المازني أن يفصل الصرف بمفهومه الحالي عن النحو أصلا، وهو وإن تناول مسائل تخص الأبنية الصحيحة والسالمة، لم يكن تناوله إلا من باب الانتقال منها إلى المعتل والمتغير،

على اعتبار أن التصريف قائم على القياس، والقياس لا يكون إلا على ما استقر واستقل مثل الكلمات الصحيحة الثابتة.

رابعا: إن أحسن محمد إحسان الله في الاستعانة بتعريف أبي علي الفارسي للنحو وتقسيماته في كتابه التكملة الذي أهمله أغلب من ناقش التصريف، لم يحسن فهم نص سيبويه كما أراد له سيبويه نفسه، فخلط المسائل المذكورة في الباب الذي أشار إليه سيبويه، وجعل الباب كله في التصريف، في حين أن التصريف كان جزءا من الباب لا الباب كله، وذكر أن التصريف الذي أشار إليه سيبويه يشمل موضوعين:

الأول: ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة.

والآخر: ما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه) [٢٧].

فأدخل في التصريف ما ليس فيه، إذ قصد سيبويه من هذا الباب ذكر قسمين من الأبنية، الأول هو الأبنية التي طريقها الاشتقاق والمسموعة من كلام العرب بغض النظر عن كونها معتلة أو لا، والآخر هو الأبنية التي طريقها التصريف القائم على القياس على كلام العرب من الأبنية المستحصلة من الطريق الأول، والذي يخص الأبنية المعتلة. هذا مفهوم كلام سيبويه، نعم هما القسمان اللذان أشار إليهما الباحث، ولكنهما الذي يحويهما الباب الذي وضعه سيبويه، لا أقسام التصريف.

إن ما يلبس على الدارسين لنص سيبويه هذا هو عود الضمير الذي أخبر عنه بالتصريف هل هو يعود على الباب كله بما حوى، أو على ما قيس من الأبنية من المعتل، والظاهر أنه يعود على الجزء الثاني من نصه، بدليل أنه عطف الاسم الموصول (ما) وصلته الجملة الفعلية (قيس ومتعلقاته) على الاسم الموصول (ما) وصلته الجملة الفعلية (بنى ومتعلقاته) والتصريف توصيف لما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، وبدليل ما جاء في التكملة من اطلاق التصريف على المعتل فقط.

كما حادت عن جادة الصواب من قبله الدكتورة خديجة الحديثي ـ وكل من جاء بعدها فتبعها ـ إذ جعلت لفظة التصريف في الباب الذي ورد في كتاب سيبويه يقصد به مسائل التمرين [٢٨] ، إذ لم يشر سيبويه لا من قريب ولا من بعيد إلى أن التصريف دال على ذلك، كما لم يحو الباب تمرينا واحدا، سواء أكان افتراضيا للفظ غير موجود، أم حقيقيا على لفظ منطوق.

وربما رجوع الدكتورة خديجة إلى شرح السيرافي (ت ٣٨٤ هـ) لقول سيبويه في هذا الباب وشرحه معنى التمثيل بالتمرين لا التصريف [٢٩]، أوهمها أن التصريف عند سيبويه يعني المسائل والتمرين وحدها، قالت الدكتورة خديجة تأكيدا على قصد التمرين والرياضة من التصريف عند سيبويه: (وقد أبان السيرافي مراد سيبويه في شرحه للكتاب حيث قال: " وأما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى. والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها بها، كقوله: ابن لي من ضَرَبَ مثل جُلجُل، فوزننا جُلجُل بالفعل فوجدناه فُعْلُل، فقلنا ضُرَبُب، على الحركات التي هو فيها هو التصريف، والفعل هو تمثيله بـ فُعْلُل الذي هو مثال جُلجُل " [٣٠]) [٣١].

وكل ما ورد في هذا الباب أبنية لأسماء وصفات بعضها معتل والغالب فيها صحيح، والباب بتمامه لا يتعدى الصفحتين هو:

(باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل:

أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون فَعلاً، ويكون في الأسماء والصفات، فالأسماء مثل: صَقْرٍ، وفهدٍ، وكلبٍ، والصفة نحو: صَعْبٍ، وضخمٍ، وخدلٍ.

ويكون فِعْلاً في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: العِكْم والجِذْع والعذق، والصفات نحو: نِقْض، وجلفٍ، ونضوٍ، وهرط، وصنع.

ويكون فُعْلاً في الأسماء والصفة، فالأسماء نحو: البُرْد، والقُرْط، والحرض. وأما الصفات، فنحو: العُيْر، يقال: ناقةٌ عبر أسفارٍ، ويقال: رجلٌ جدٌّ، أي ذو جدٍّ. والمر والحلو.

ويكون فَعَلاً في الاسم والصفة، فالاسم نحو: جَبَلٍ، وجَمَلٍ، وحملٍ، والصفة، نحو: حَدَثٍ، وبَطَلٍ، وحَسَنٍ، وعزبٍ، ووقلٍ.

ويكون فَعِلاً فيهما، فالأسماء، نحو: كَتِف، وكَبِد، وفخذ، والصفات، نحو: حَذِرٍ، ووَجِعٍ، وحصرٍ.

ويكون فَعُلاً فيهما، فالأسماء، نحو: رَجُلٍ، وسَبُعٍ، وعضدٍ، وضبع، والصفة، نحو: حَدُثٍ، وحَذُر، وخلطٍ، وندسٍ.

ويكون فَعلاً فيهما، فالأسماء، نحو: صُرَدٍ، ونُغَرٍ، وربعٍ، والصفة، نحو: حُطَمٍ، ولُبَدٍ...

ويكون فُعلاً فيهما، فالاسم: الطُنُب، والعُنُق، والعضد، والجمد، والصفة: الجُنُب، والأَجُد، ونضدٌ، ونكرٌ....

ويكون فِعلاً فيهما، فالأسماء، نحو: الضِلع، والعِوَض، والصغر، والعنب، ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل، يوصف به الجماع، وذلك قولهم: قومٌ عدىً، ولم يكسر على عِدىً واحدٌ، ولكنه بمنزلة السفر والركب.

ويكون فِعِلاً في الاسم، نحو: إبلٍ، وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره. واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِل، ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل.)[٣٢].

ولنا وقفتان مع نص سيبويه هذا، الوقفة الأولى في الجزء الأول من تسمية الباب، وهو ذكره في العنوان: أنه باب الأسماء والصفات والأفعال المعتلة وغير المعتلة، وبالاطلاع على الباب من أوله إلى آخره، لا تجده يذكر فعلا واحدا غير إشارته إلى بناء واحد هو فُعِل الذي لا يأتي إلا في الأفعال، وهو المبني للمجهول مثل قُتِلَ، وعُلِمَ، وكون فِعُل بناء لا يأتي في كلام العرب مطلقا، لا في اسم ولا في فعل ولا في صفة. وقد يكون حضور الأفعال في هذا الباب تحصيل حاصل، لأن الصفات مشتقة من أفعال بعضها صحيح مثل الحسَن من حسُن، والنِقض من نقَضَ، وبعضها معتل مثل الحلو من حلا، والوَقل من وقلَ، وإن كانت عبارته: (أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون فَعلاً، ويكون في الأسماء..) تدل على أن سيبويه سيفصل في القول في الأفعال، ولكنه لم يفعل.

والوقفة الأخرى في الجزء الثاني من تسمية الباب، وهو عبارة: (وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل)، وهذا مما لا ينطبق إلا على لفظة (عِدى) على وزن فِعَل في قوله: (ويكون فِعلاً فيهما، فالأسماء، نحو: الضِلع، والعِوَض، والصغر، والعنب، ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم: قومٌ عدىً، ولم يكسر على عِدىً واحدٌ، ولكنه بمنزلة السفر والركب) [٣٣].

وبالتوفيق بين النصين نص سيبويه الذي لا اثر فيه لمسائل التمرين، ونص السيرافي الذي يشير إليها في الحديث عن التصريف، نجدهما يشتركان في مسألة مهمة أراداها معا

هي مسألة القياس، لكون مسائل التصريف سواء أكانت للتمرين أم لغيره هي لبيان ما يحدث للبنية من تغيير قياسا على الصحيح الذي لا يحدث فيه تغيير.

ويقصد سيبويه بالتصريف الوارد في عنوان الباب ما عبر عنه داخل النص بلفظة التكسير، الذي يعني التغيير في البنية، لوجود حرف علة فيه، وقد قيس على ما نطقت به العرب من الصحيح، فقد يعبر عن التصريف بالتكسير، قال أبو علي الفارسي: (التكسير: تصريف، فإذا قلّ الشيء قلّ تكسيره) [٣٤]، ويقصد بالتكسير هنا التغيير في البنية بدليل قوله: (حكم الأسماء التكسير، وحكم الصفات التصحيح) [٣٥]، فجعل التكسير يقابل التصحيح في البنية، وجعل التكسير تصريفاً.

ولا يعني أن التصريف هو القياس بالتعريف العلمي، ولكن يفهم من ذلك أن التصريف نتيجة حتمية للقياس، كما أنه مظهر من مظاهره، فبتتبع نص سيبويه نجد أن كل أمثلته سماعية من بداية النص إلى ما قبل السطرين الأخيرين، واللذين عبر عنهما بقوله (ما بنت العرب) فنسب البناء للعرب، لأنه من جهة السماع، ولم يقل ما قاست العرب، وإن كانت لهم أقيستهم المطردة.

ثم لما وصل إلى ما استنبطه النحويون من حكم قائم على استقرائهم كلام العرب والقائم على القياس عليه، سماه التصريف، لأنه قائم على القياس، وعبر عنه بعبارة (وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به).

ومع كون بعض أمثلة سيبويه في هذا الباب حاوية لحروف العلة مثل الحلو والوقل وغيرهما، لا تعد معتلة لكون حروف العلة فيها جاءت مصححة، أي لم يحدث فيها تغيير، خلافا للفظة عِدى التي على وزن فِعَل، فهي معلة، لأن حرف العلة (لامها) لم يأت مصححا، بل جاء منقلبا عن واو، نتيجة الفتحة التي قبلها (على العين)، وهذا هو موضع التصريف الدال على التغيير.

إن التصريف الذي أشار إليه سيبويه في نصه المذكور، والذي لم يتكلم به العرب والمتمثل بلفظة عِدى، هو التعبير عن التغييرات الحاصلة في اللفظة بالنظر إلى أصلها وما آلت إليه في صورتها الأخيرة على وزنها النهائي، الوزن الصرفي الذي عبر عنه سيبويه بالفعل، وبمراجعة لفظة عِدى في المعجمات العربية تتضح مسألة التصريف فيها، والتي أحجم سيبويه عن الخوض فيها على الرغم من تسمية الباب باسمها، ووضحها السيرافي.

وعِدى تأتي في المعجم بثلاثة معان: الأعداء، والغرباء، والمتباعدين، وقد أشار سيبويه إلى أن فِعَل لا يأتي صفة إلا في الجمع المعتل ، ومع إيراده لفظ العِدى فقط، وردت صفات أخرى في المعجمات على هذا الوزن كلها معتلة، حكاها السيرافي بقوله: (ولم يأت فعل صفة إلا قوم عدى، ومكان سوى وماء روى وماء صرى وملامة ثنى وواد طوى، وقد جاء الضم في سوى وثنى وطوى) [٣٦]، ولكن عِدى قد تضم، فيقال عُدى إذا جاءت بمعنى الأعداء على قول ابن السكيت (ت ٢٤٤ ه) الذي رواها بهذا المعنى بالضم والكسر، أما عِدى بمعنى الغرباء، فهي بالكسر لا غير [٣٧]، والملاحظ على أمثلة السيرافي أنها تأتي لغير الجمع أيضا كما في سوى وطوى، وعند سيبويه لا تأتي إلا اسم جمع لا مفرد له مثل عِدى تلك.

وقد علل ابن سيده (ت ٤٢٨ ه) حكم سيبويه بكون عدى اسم جمع لا جمع بأن بناءي (فِعَل، وفُعَل لا يكونان إلا جمعان لفِعْلة، وفُعْلة [٣٨]، مثل: غُرفة، وغُرَف، وعُروة وعُرى أو كِسْرة وكِسَر، ولِحية ولِحى، كما أجاز ابن سيده أن يكون فِعَل جمعا لفَعْلة، مثل: هَضْبة وهِضَب، وبَدْرة وبِدَر وهو قليل [٣٩]، وعِدى لا مفرد له على هذه الأوزان، لأنه إن كان بمعنى الأعداء فمفرده عدوّ على وزن فعول بمعنى فاعل مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، كقولهم: رجل صبور وامرأة صبور [٤٠].

إن عبارة سيبويه في عنوان الباب (وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل) يفسره قول ابن سيده الذي تحدث عن عدوّ حينما لا تجمع على فُعُل كما جمعت شبيهتها صبور على صُبُر، وكلاهما على وزن فعول، لوجود حرف العلة في آخر الوصف عدوّ، لخروجها عن البناء الذي وضع لها نتيجة للتصريف الذي يلحقها من هذا القياس، والذي يأباه الذوق اللغوي، لذلك عدل عن جمعها على فُعُل إلى فِعَل، قال ابن سيده: (وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَن يكسَّر عَدُوٌّ عَلَى مَا كُسّرَ عَلَيْهِ صَبُورٌ ؟ لكِنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لأَجْحفوا، إِذْ لَوْ كَسَّروه عَلَى فُعُلٍ للزِمَ عُدُوٌّ، ثُمَّ لَزِمَ إِسْكَانُ الْوَاوِ كَرَاهِيَةَ الْحَرَكَةِ عَلَيْهَا، فَإِذَا سَكَنَت وَبَعْدَهَا التنوين التقى ساكنَاً، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ فَقِيلَ عُدٌ، وَلَيْسَ فِي الكَلَامِ اسْمٌ آخِرُهُ واوٌ قبلَها ضمَّة، فَإِنْ أَدَّى إِلَى ذَلِكَ قِيَاسٌ رُفِضَ، فَقُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، وَلَزِمَ لِذَلِكَ انْقِلَابُ الْوَاوِ يَاءً فَقِيلَ عُدٍ، فتَنَكَّبت الْعَرَبُ ذَلِكَ فِي كُلِّ معتلِّ اللَّامِ عَلَى فَعَوْلٍ أَو فَعِيل أَو فَعال أَو فِعالٍ أَو فُعالٍ عَلَى مَا قَدْ أحكمته صِنَاعَةُ الإِعرابِ) [٤١]، يؤكد ذلك قول سيبويه نفسه في عدم جواز جمع عدوّ على فُعُل: (عَدُوٌّ وصْفٌ، وَلَكِنَّهُ ضارَع الِاسْمَ، وَقَدْ يُثَنَّى ويُجمع ويُؤَنَّث، وَالْجَمْعُ أَعْدَاءٌ، قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَلَمْ يكسَّر عَلَى فُعُلٍ، وَإِنْ كَانَ كصَبُورٍ، كَرَاهِيَةَ الإِخْلَالِ والاعْتلال، وَلَمْ يكسَّر عَلَى فِعْلانٍ كَرَاهِيَةَ الكَسْرَةِ قَبْلَ الْوَاوِ، لأَنَّ السَّاكِنَ لَيْسَ بحَاجِزٍ حصِينٍ، والأَعَادِي جَمْعُ الْجَمْعِ، والعِدَى والعُدَى: اسْمَانِ لِلْجَمْعِ) [٤٢] .

هذا كل ما يمكن أن يقال عن نص سيبويه الذي لم يفهم جيدا، والذي ضمنه أبنية الأسماء والصفات من بنات الثلاثي الصحيح والمعتل المسموعة، كما ضمنه أبنية عدل إليها لأن القياس يأبى غيرها، بسبب تصريفها الذي لا يتناسب وأقيسة العرب فيها، مثل فِعَل التي عدل إليها عن فُعُل في المعتل، وبناء فُعِل الذي لا يكون إلا في الأفعال المبنية للمجهول، والذي لم تتكلم به العرب، وإن كان من أقيستها، وكذلك فِعُل، الذي لم تنطق به بشهادة استقراء العلماء له في الاستعمال.

يفهم من كل ما مضى أن التصريف واضح عند سيبويه، وأنه لم يعن به غير التغيير الحاصل في البناء نتيجة للقياس العربي، وأنه قد يعدلون عن هذا القياس، لكونه يلجئهم إلى ما يأباه ذوقهم ويتعارض مع سهولة النطق وخفة اللفظ، ولم يقصد سيبويه من التصريف ـ في هذا الموضع على الأقل ـ مسائل التمرين والرياضة، كما لم يقصد به الصرف في معناه الحالي.

إن معنى التغيير المفهوم من التصريف إن لم يكن واضحا في نص سيبويه إلا بالتحليل وطول التأمل، فإنه واضح وضوح الشمس في نصوص اللغويين الآخرين، لأن قصد التعريف عندهم حاضر، خلافا لسيبويه الذي لم يقصد من ذكر التصريف التعريف به وتوضيح مفهومه، بل على العكس عبر عنه بلفظ آخر هو لفظ التكسير، ومع كون التكسير مصطلح صار يخص الجموع التي تقابل جموع التصحيح بحدوث التغيير في أبنية مفرداتها، إلا أنه كان يقصد به التغيير في الأبنية عموما بدليل نص أبي علي السابق، ثم أصبح علما لجموع التكسير، لأنها أكثر ما يكون فيها التغيير واضحا، وكما ذكرنا من قول أبي علي في توضيح التكسير: (التكسير: تصريف، فإذا قل الشيء قل تكسيره) [٤٣] .

وقد وضح ابن السرّاج (ت٣١٦ هـ) التصريف قبل أبي علي الفارسي، بقوله: (هذا الحدّ إنما سمّي تصريفاً: لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف وتغيير بالحركة أو السكون والإدغام وله حد يعرف به)[٤٤].

والى هذا ذهب ابن جني، فالتصريف عنده التغيير الحاصل في حروف الأصل والزيادة سواء أكانت أحرف علة أم غيرها من الحروف[٤٥]، قال ابن جني: (معنى التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول.. فتتصرف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك: ضرب: فهذا مثال الماضي، فإذا أردت المضارع قلت يضرب، واسم الفاعل: ضارب أو المفعول قلت مضروب.. فإذا ثبت ما قدمناه فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة، بدل، حذف، تغيير حركة أو سكون، إدغام) [٤٦].

أمّا التصريف عند أبي عليّ فيقتصر مفهومه على دراسة تغييرات أحرف العلة فقط، قال فيهنّ: (مجراهن مجرى حرف واحد، لوقوع كل واحد منهما موقع الآخر، وانقلاب بعضها إلى بعض، ويتبيّن ذلك في تصفح التصريف، فإنّه حدّ يشتمل على معرفة هذا دون غيره)[٤٧].

وإلى هذا ذهب الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) بقوله: (هذا باب التصريف وهو باب الواو والياء) [٤٨]، و التصريف وإن أخذ مجالاً أضيق عندهم فيقتصر على مسائل البناء والتمرين الصرفيّ[٤٩]، فإن ذلك محكوم بقياس المعتل على الصحيح أيضا.

وقد تتابعت التعريفات فيما بعد فعرّف ابن الحاجب (ت ٦٤٦ ه) ـ وبعده الرضي (ت ٦٨٦ ه) ـ التصريف بأنّه: (علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)[٥٠]، وعرّفه ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) بقوله: (هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنويّ أو لفظيّ، فالأول كتغيير (قول) و(غزو) إلى (قال) و(غزا)، ولهذين التغييرين أحكام، كالصحّة والاعتلال وتسمّى أحكام علم التصريف) [٥١]، إلا أن ابن الحاجب والرضي جعلا التصريف علما خلافا لمن سبقهما الذي يرى أن التصريف هو التغيير بحد ذاته، وخلافا حتى للزجاجي الذي قرن العلم بالتصريف لا من باب الاصطلاح، بل من باب معرفة بدايات التصريف بقوله في باب التصريف: (أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد) [٥٢]

إن تحديد أبي علي الفارسي التصريف بحروف العلة له وجه نظر محترمة ومقبولة، ذلك أن الزيادة في غير حروف العلة لا تغير من بنية الكلمة سوى ما كان من المعنى الاشتقاقي، فلفظة ضرب مثلا يشتق منها ضارب على فاعل بزيادة الألف، وبناء فاعل بناء مستقر لم تحدث فيه الزيادة تكسيرا بحيث يزيحها عن أصل اشتقاقها، كما في: قائل مثلا، إذ ظهرت الهمزة في موضع عين الكلمة، التي أصلها واو في بناء اسم الفاعل، فتغيرت ماهيتها بفعل هذا البناء، أو لنقل بفعل هذه الزيادة، خلافا لضارب الذي لم تتغير حروفه الأصلية مع هذه الزيادة، فهو صحيح لذلك لا مكسر، وقد يزيح التغيير في حروف الكلمة الصيغة التي هي عليها إلى بناء آخر مختلف تماما، وكلما كان حاويا لحروف العلة زاد التكسير أو التصريف فيه، كما في: اسم المفعول: مقول من القول، الذي بني على مفعول، ووصل في تصريفه إلى مفول على رأي ومفُعل على رأي آخر [٥٣]، وكذلك الإبدال اللغوي الذي لا يغير من البنية في شيء حتى القياسي منه...

وإذا عبر أبو علي عن التصريف بالتكسير المقتصر على حروف العلة من باب الدقة، فإن ابن جني والزجاجي عبرا عنه بالزيادة وغيرها من التغييرات التي تؤثر في حروف العلة من باب التوسع والتسامح.

والمتتبع للتصريف يجد حروف العلة حاضرة بقوة فيه، ولا سيما مسائل التمرين التي تتغير نتيجة لأقسام التغيير التي ذكرها اللغويون من زيادة وإبدال وإدغام وما ألى ذلك.

مهما يكن من أمر فقد أصبح واضحا لدينا أن التصريف هو التغيير الحاصل في بنية الكلمة سواء بحروف العلة أو بغيرها، كما يرى المازني وابن السراج وابن جني، والمتمثل

بالزيادة والحذف والإبدال والإدغام والإعلال بأنواعه، أم بحروف العلة وحدها كما يرى أبو علي الفارسي، وما مسائل التمرين والرياضة المتعلقة بالتصريف إلا الجانب التطبيقي أو التعليمي للتمكن من معرفة هذا التغيير، ومعرفة ما حدث للفظ المنطوق المسموع من تغييرات خالفت الاطراد سواء في القياس أم الاستعمال، وهي أشبه بمسائل التمرين في أي موضوع من موضوعات العلوم المختلفة.

وإلى القرن الرابع لم يكن للتصريف غير هذا المفهوم، ولم يكن له حدود غير حدود التغير في حروف العلة في الغالب، أو غيرها من التغييرات التي تؤثر في تلك الحروف، كما لم يقترن بلفظة العلم كما هو في علم النحو أو غيره من علوم العربية، إلا على يد ابن الحاجب في كتابه الشافية، ورضي الدين الأستربادي في شرحه شافية ابن الحاجب، يقول ابن الحاجب : (التصريف: علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)[٥٤]، وقد ذهب بعضهم إلى أن هذا التعريف يقترب إلى حد كبير من تعريف أبي عليّ للقسم الثاني من النحو وهو (تغيير يحلق ذوات الكلم أنفسها) [٥٥]، ولا اراه كذلك بل هو تعريف قاصر جدا لسببين:

الأول: أنه خالف القدامى في مفهوم التصريف، الذي يقتصر على التغيير في البنية تحديدا، لا أحوال البنية كلها، والتي من ضمنها الذي لا تغيير فيه.

الآخر: تعريفه هذا يلتبس مع القسم الثاني من النحو، الذي أشار إليه أبو علي الفارسي، والذي بين أن التغيير الذي يلحق أواخر الكلم يكون نتيجة لاختلاف العوامل النحوية، وهو ما عبر عنه بالإعراب، وتغيير لا يكون نتيجة لاختلاف العوامل النحوية والذي (يكون بتحريك الساكن، أو إسكان المتحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف،.... وهذه الضروب من الخلاف في الأواخر، وإن كانت تشبه المعرب في تغيير يلحق أخر الكلمة، فليس بإعراب، لأنها غير حادثة عن اختلاف العوامل) [٥٦]، فعبارة ابن الحاجب التي فسرها رضي الدين (التي ليست بإعراب) تنطبق أيضا على القسم الثاني من التغيير الذي لا يكون نتيجة لاختلاف العوامل، والذي لم يجعله أبو علي الفارسي من التصريف، فهو تغيير خارج عن حدود التصريف بمفهومه السابق أو بمفهوم الصرف اليوم.

أما مصطلح الصرف، فهو الذي لم يعلم بدايات ظهوره على وجه التحديد، سوى ما ذكرنا من إشارات، وهو الذي لم تعلم حدوده ومناهجه في بدايات استقلاله، وفرض نفسه على النحو بأن جعل علما مستقلا بذاته، وحتى كان (هناك غموض في كيفية انسلاخ مصلح الصرف من التصريف) [٥٧]

وربما هذا الغموض هو ما جلب على الصرف من النقد والتجريح الذي وجهه الصوتيون اليوم من كونه غير واضح في منهجه أو موضوعاته أو تعليلاته، وكل هذا النقد نتيجة للخلط بين مفهومي الصرف الذي يشمل الأبنية العربية الصحيحة، التي لا اختلاف فيها أو تغيير، فضلا عن التصريف المقصور على التغيير الحاصل في الأبنية

ومع كون التصريف كان مضطرب التعريف عند ابن الحاجب ورضي الدين الأستربادي، فتارة هو العلم عندهما كما بينا، وتارة هو أصول أحوال الكلمة، لا العلم، كما في قول رضي الدين الذي استدرك قائلا: (والحق أن هذه الأصول هي التصريف، لا العلم بها) [٥٨]، وتارة يقصد به القانون الذي تعرف به أبنية الكلم، كقوله: (فإن القانون الذي تعرف به أبنيتها تصريف) [٥٩]، وتارة أخرى يقصد به مسائل التمرين، كقوله: (واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف ـ على ما حكى سيبويه عنهم ـ هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في

البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم، كما يتبين في مسائل التمرين إن شاء الله تعالى) [٦٠] ، يبدو أن تعريفات ابن الحاجب ورضي الدين المضطربة هي من أوحت إلى المحدثين أن التصريف علم مستقل عن النحو، على الرغم من أن النحويين القامى جلهم لم يخرجوه عن النحو، بل يؤكدون كونه قسما من النحو لا قسيما له، كما أوحت إليهم أنه يشمل كل أحوال الأبنية، ما حدث فيها تغيير وما لم يحدث، ما جاء عن طريق السماع، أو ما جاء عن طريق القياس، ما كان من قبيل الاشتقاق، أو التصريف، ما كان بناء أصليا، أو صيغة منزاحة عن البنية، ما كان بناء حاضرا في الواقع اللغوي المنطوق، أو ما كان محصورا بمسائل التمرين والرياضة، ليكون بذلك بداية تأصيل لعلم جديد اسمه علم التصريف، على الرغم من مخالفته للتصريف بمفهومه المستقر لدى القدماء.

ولكن ما يثير الاستغراب حقا، ظهور لفظ الصرف في عنوانات الكتب المتأخرة من دون استعماله في المتن، كما في كتاب الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) (المفتاح في علم الصرف) وكتاب الميداني (نزهة الطرف في علم الصرف) وكتاب ابن هشام بالعنوان نفسه،

فهذا الجرجاني مع ورود لفظ الصرف في عنوان كتابه لم يستعمل لفظ الصرف مطلقا في متن كتابه واكتفى بذكر التصريف معرفا إياه بقوله: (اعلمْ أنَّ التصريفَ "تَفْعيلٌ " مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمة المُفْرَدَةَ، فَتَتَوَلَّد منها ألْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة.)[٦١]، واشتقاق الاسم من أصل آخر لا يعني أن المشتق هو نفسه المشتق منه، وإيراده لفظ الصرف هنا من باب بيان أصل التصريف اشتقاقا لا أكثر.

وكذلك الميداني لم يستعمل في المتن غير التصريف لمرتين، الأولى في مقدمة الكتاب، في قوله: (وبعد، فإن التصريف أحد أركان الأدب، وبه يعرف سعة كلام العرب، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية، ويتوصل إلى حال العويصات الآبية، والمتقدمون قد صنفوا فيه كتبا جمة الفوائد، علية الشرف، متينة القواعد) [٦٢]، والأخرى في الباب الأول في مقدمة التصريف: (اعلم أن لأصحاب التصريف اصطلاحات وألفاظا يتداولونها، كما لغيرهم من أرباب الصناعات، فما لم يوقف عليها، لم يهتد إلى أحكامها، فالتصريف تفعيل من الصرف وهو أن تصرف الكلمة الواحدة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة، مثل أن تقول من) [٦٣]، ولم يستعمل الصرف مطلقا.

وكذلك فعل ابن هشام [٦٤] في كتابه في قوله: (التصريف: تحويل الصيغة لغرض لفظي أو معنوي، ومتعلقه : الفعل المتصرف) [٦٥].

والجرجاني لم يكن كتابه يحمل عنوانا فيه لفظ الصرف من أساسه، فهو من فعل المحقق، معتمدا على عمل المفهرس في مكتبة المخطوطات، بدليل نص الجرجاني نفسه الذي سمى فيه كتابه بالمفتاح لا غير، قائلا في مقدمته: (هذا كتاب قليل الإفاض، كثير المعاني، سهل للحفظ، قريب التناول، وسمّيته بـ "المِفْتَاح " رجاء أن اذكر في صالح دعاءِ المؤمنين [٦٦] فعبارة (المفتاح في علم الصرف) جاءت بنظري بفعل تصنيف المخطوطات وإلحاقها بالعلم الذي تنتمي إليه.

وهذا من أعجب العجب، وهو أن يستعمل في عنوانات الكتب مصطلحا، لا نجد له صدى في متونها، وربما هذا ما حدا بابن المؤدب إلى استعمال الصرف بمعنى التصريف ناضرا إلى اشتراكهما في الجذر (ص، ر، ف) من دون النظر إلى الفروق الدلالية بين المصدرين، واستعمال القدامى للتصريف من دون الصرف.

بل إن ابن المؤدب حينما قال في مقدمته كتاب (دقائق التصريف): (حسبي الله ونعم الوكيل.. وعليه أعول في كتاب في الصرف) [٦٧] وساوى بين الصرف والتصريف، لم يقصر الكتاب على مسائل بنية الكلمة، بل ضمن كتابه مسائل نحوية متفرقة، فضلا عن مسائل البنية الطاغية على الكتاب، بل عرف ابن المؤدب الصرف تعريفا نحويا واضحا

معتمدا على الفراء (ت ٢٠٧ ه) بقوله: (قال الفراء : الصرف: أن تأتي الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها) [٦٨]، مما يعني أن ابن المؤدب استعمل التصريف بمعنى الصرف بما يحمل من معنى معجمي لا يخرج عن معنى (رد الشيء عن أصله) [٦٩] .

وعليه يبدو لي أنه من هنا جاء الصرف بمعنى التصريف عند ابن المؤدب، وعند المشتغلين بعده من حذا حذوه، ومن هنا انحرف التصريف في التداول ليحل محله الصرف.

ومما يعجب له أيضا أن مع انعدام النية عند أوائل اللغويين في الفصل بين التصريف بمسائله العامة، من أبنية وصيغ ومشتقات، وأفعال مجردة ومزيدة، ومن أبواب الفعل الثلاثي، وما إلى ذلك، مما لا علاقة له بالتصريف، ومع سوء فهم لهم، إذ عد المتأخرون عملهم بفصل مباحث التصريف عن مباحث النحو فصلا لكل مسائل البنية والاشتقاق، ومع ما توهمه لفظة التصريف من علاقة بالصرف عموما لاشتراكهما بالجذر اللغوي دون النظر إلى مفهومهما الاصطلاحيين، صار هناك علم اسمه الصرف، ووسم بلفظ العلم، وصار مستقلا له مباحثه الخاصة، ووسائله المختلفة، وأصوله المتبعة.

ولكن يزول العجب إذا حكّمنا هذه المسألة إلى قانون الحياة ومنطق التطور التاريخي، فكم من علم صار عَلما بدأ من الاكتشافات أو الأخطاء أو التجارب !، وكما يجب احترام التصريف بوصفه ظاهرة تختص بحروف العلة وتغييراتها الناتجة عن بناء اللفظ الذي يحويها على صيغة من صيغ العربية، لا مفر من التعامل مع هذا الوضع الجديد بالنسبة لمفهوم الصرف، والاعتراف به علما قائما بذاته، يحمل كل ما ذكره العلماء من أبواب يتجاذبها أمران: الاشتقاق والتصريف، والذي نجده علما ناضجا واضحا على يد السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) في القرن السابع ، بل لا نتردد بالحكم على أن ملامح الصرف بمفهومه الحالي ظهرت بوادره الواضحة على يديه شكلا ومضمونا، مستعملا الصرف بوصفه مصطلحا لعلم له حدوده وموضوعاته واعتباراته، بل جعل علم الصرف مقتضى من مقتضيات الأدب بقوله في مقدمة كتابه مفتاح العلوم: (وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه وهي عدة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع على أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان) [٧٠]

وبين مقتضى جعله من الأدب بقوله: (ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد والنحو وبالعكس من ذلك كما ستقف عليه، وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف، وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف، لا جرم أنا قدمنا لبعض على هذا الوجه وضعا لنؤثر ترتبا استحقته طبعا) [٧١].

أما عن تعريف الصرف عند السكاكي فيظهر في قوله: (اعلم أن الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة) [٧٢]، مبينا معنى الاعتبارات بالمعاني وترتيب الحروف تقديما وتأخيرا وزيادة ونقصانا وهيأة [٧٣].

الخاتمة:

بعد أن بينا التطور التاريخي لظهور مصطلح الصرف، وكونه ليس هو التصريف نفسه كما يرى بعض المحدثين، بل هو علم أعم يشمل الاشتقاق والتصريف، صار لزاما علينا هنا أن نبين الخلط الحاصل بين الاشتقاق والتصريف لدى العلماء متأخريهم ومحدثيهم، وتعريف التصريف بمقتضيات الاشتقاق في كثير من الأحيان من دون النظر إلى أنهما مصطلحان متداخلان لا يفصل بينهما إلا حدود دقيقة جدا، وإن العلماء الأوائل حينما استعملوا التصريف في موضع الاشتقاق كان من باب التوسع والتسامح، ولا سيما أن هناك أمرا يجمعهما هو التغيير والانتقال باللفظ من صورة إلى أخرى ومن جهة إلى جهة.

وبإيجاز فإن الاشتقاق هو الإجراء الفعلي بتوليد الألفاظ على وفق أبنية مسموعة، وأخذها من الأصل المعجمي لتوليد المعاني المستعملة، وحجته السماع.

والتصريف هو الإجراء النظري لبيان التغيير الحاصل في حروف العلة المنتظمة في الأبنية المسموعة، وحجته القياس.

وعلى هذا فإن الصرف لا يعني أنه المدلول النظري كما يتوهم بعضهم، وإن التصريف لا يعني أنه المدلول العملي، بل إن المدلول العلمي هو مدلول التصريف لا الصرف، والمدلول العملي هو مدلول الاشتقاق لا التصريف، وما الصرف إلا مصطلح يدلّ على العلم الذي يهتم باللفظ اشتقاقا وتصريفا .

Abstract

Differentiate the definition between exchange and drainage

By Batoul Abbas

Most of the drawbacks that were taken on the science of exchange came as a result of the lack of distinction between the terms mentioned in this science by those interested in it.

The first problem, in my view, is the naming of the science itself, and it has two names: exchange once, and conjugation another, without distinguishing between them, despite the efforts of some researchers to differentiate between them, and to reach a clear and accurate understanding of this issue.

This research is a serious attempt to understand the reasons behind this confusion, and to reach an accurate definition of each of these two terms, and to prove that exchange is not discharges, indicating their respective boundaries precisely with scientific evidence and accurate historical follow-up, and by analyzing the texts related to them.

The research should be divided into three main points:

First: The reasons for this confusion. Second, the two terms follow a history and a subject. Third: Establishing an inclusive blocking definition for each.

الهوامش

(١) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١ / ٢١٢ ، وينظر: اسم المصدر المصطلح والدلالة: ٦.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (صلح).

(٣) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: ٢٢ ، و المصطلح الصرفي في كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ): ٢.

(٤) اسم المصدر المصطلح والدلالة: ١٧ ــ ١٨، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية: ٢٦٥.

(٥) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥ ــ ٢٧، وإشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي: ١٢١.

(٦) إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي: ١٢١.

(٧) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٣.

(٨) ينظر: الألسنية العربية: ١/ ١٤ ـ ١٥.

(٩) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٣١ ـ ٣٢، و التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية: ١٠.

(١٠) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٣.

(١١) المصدر نفسه : ٢٤.

(١٢) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤. كما جانبت الدكتورة خديجة الصواب أصلا في كون هذا الباب من مسائل التمرين والرياضة، فالمطلع على هذا الباب لا يجد غير الأمثلة القياسية الموجودة في الواقع اللغوي العربي.

(١٣) جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات الصرفية: ٢١.
(١٤) ينظر: المصدر نفسه : ٢١.
(١٥) من علماء القرن الرابع الهجري.
(١٦) دقائق التصريف ١٤، وينظر: منهج الدرس الصرفيّ في القرن الرابع للهجرة: ٩. وقد ورد مصطلح الصرف عند الفراء، في القرن الثاني، ولكنه مصطلح نحوي بحت، ينظر: معاني القرآن: ١ / ١١٥.
(١٧) نزهة الطرف في علم الصرف: ٣.
(١٨) ينظر: جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات الصرفية: ٢١.
(١٩) ينظر: المنصف: ١ / ٣٥٤، والمغني في تصريف الأفعال: ٩. أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٩.
(٢٠) الكتاب: ٤ / ٢٤٢.
(٢١) التكملة: ١٦٣،
(٢٢) المصدر نفسه : ١٦٣،
(٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٩
(٢٤) ينظر: المصدر نفسه : ٦٠٤
(٢٥) التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية: ٨.
(٢٦) ينظر: المصدر نفسه : ٦ ـ٨ .
(٢٧) المصدر نفسه: ٩.
(٢٨) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤.
(٢٩) وقد اوضح ابن هشام ايضا أن غرض التمثيل التمرين، ينظر: نزهة الطرف في علم الصرف: ١٧٨.
(٣٠) شرح السيرافي على كتاب سيبويه: ٥ / ١٣٤.
(٣١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤.
(٣٢) الكتاب: ٤ / ٢٤٢ ـ ٢٤٤.
(٣٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٤٢ ـ ٢٤٤.
(٣٤) التعليقة على كتاب سيبويه: ٩٤/٤.
(٣٥) المصدر نفسه : ١١٣/٤.
(٣٦) لسان العرب: (عدو).
(٣٧) ينظر: لسان العرب (عدو).
(٣٨) ينظر: المصدر نفسه (عدو).
(٣٩) ينظر: المصدر نفسه (عدو).
(٤٠) ينظر: المصدر نفسه (عدو).
(٤١) المصدر نفسه (عدو)، والنص غير موجود في المحكم والمحيط الاعظم.
(٤٢) لسان العرب (عدو)، والمحكم والمحيط الأعظم (عدو)، و لم أهتد إلى رأي سيبويه في كتابه.
(٤٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ٤ / ٩٤.
(٤٤) الأصول في النحو: ٢٣١/٣.
(٤٥) ينظر: التصريف الملوكي ٦-٨.
(٤٦) المصدر نفسه : ١٢ ـ ١٣.
(٤٧) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات :١٥١.
(٤٨) الواضح في علم العربية:٣٠٢.
(٤٩) ينظر: المنصف ٣/١-٤، وابن جني في كتابه المنصف: ٢.
(٥٠) شرح شافية ابن الحاجب للرضي:١/١.
(٥١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٠٢/٣.
(٥٢) الجمل ٣٦٦

(٥٣) ينظر: المقتضب: ١ / ١٠٠، الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين (غريب القرآن وغريب الحديث): ١٠٤.

(٥٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/١.

(٥٥) التكملة: ٣.

(٥٦) المصدر نفسه : ١٦٣،

(٥٧) تقويم المنهج الصرفي: ٢٤١.

(٥٨) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٢.

(٥٩) المصدر نفسه : ١ / ٥.

(٦٠) المصدر نفسه: ١ / ٦ـ ٧.

(٦١) المفتاح في علم الصرف: ٢٦.

(٦٢) نزهة الطرف في علم الصرف: ٣.

(٦٣) المصدر نفسه: ٥.

(٦٤) عرف ابن هشام التصريف في كتاب أوضح لمسالك إلى ألفية ابن مالك ص١٧ بقوله: (هو تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف.

والثاني: كتغيير قوَل وغزو إلى قال وغزا ، ولهذين التغييرين أحكام كالصحة والإعلال تسمى تلك الأحكام علم التصريف).

(٦٥) نزهة الطرف في علم الصرف: ٩٧.

(٦٦) ينظر: المفتاح في علم الصرف: ٢٦

(٦٧) دقائق التصريف : ٣٣.

(٦٨) المصدر نفسه : ٥٤ ، وينظر: معاني القرآن: ١ / ١١٥.

(٦٩) لسان العرب (صرف):

(٧٠) مفتاح العلوم: ٢ ـ ٣

(٧١) المصدر نفسه: ٨.

(٧٢) المصدر نفسه: ١٠.

(٧٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠.

المصادر:

١. ابن جني في كتابه المنصف، عادل شحاذة علي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٨ م.
٢. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥ م.
٣. اسم المصدر المصطلح والدلالة، حنان حسن محمود سالم، رسالة ماجستير في اللغة والنحو، كلية الآداب، قسم اللغة العربية ن جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١١ م.
٤. إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، سعيد شواهنة، مجلة المجمع، العدد: ٧، ٢٠١٣.
٥. الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل بن السري النحوي البغدادي (ت ٣١٦ ه)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧ م.
٦. الألسنية العربية، ريمون طحان، أنيس فريحة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢،

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف ابن أحمد بن عبد الله (ت ٧٦١ ه ـ) ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٩٨٠ م.
٨. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ ه)، تح: إبراهيم الترزي، مطبعة الكويت ن الكويت، (د. ط)، ١٩٧٢ م.
٩. التصريف عند سيبويه وموقف الرضي منه في شرحه للشافية، محمد إحسان الله مياه، اطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا العربية، ٢٠٠٣ م.
١٠. التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، عنى بتصحيح هذا المصنف الجليل وفهرسة مطالبه وشواهده وإشارات جمله محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ط١، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر.
١١. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) ، تح: عوض ابن محمد القوزي ، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ١٩٩٦ م.
١٢. تقويم المنهج الصرفي، د. رازق جعفر الزيرجاوي، دار الينابيع، ط١، ٢٠١٠ م.
١٣. التكملة، أبو علي الفارسي ، تحقيق ودراسة كاظم بحر المرجان، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨١ م.
١٤. الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) تح: ابن أبي شنب، مطبعة كلنسكسبك، باريس، ط٢، ١٩٥٧ م.
١٥. جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات الصرفية، مقالة مستلة من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، علي توفيق الحمد، العدد المزدوج ٢٨- ٢٩، السنة التاسعة، عمان، ١٩٨٥ م.
١٦. دقائق التصريف للمؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد من علماء القرن الرابع الهجري، تح: د. أحمد ناجي القيسي ود. حاتم صالح الضامن ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧ م.
١٧. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي (ت٦٨٦ هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥ م.
١٨. شرح كتاب سيبويه، ابو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ ه)، تح: أحمد حسن مهدلي، و علي السيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧١ م.
١٩. الظواهر اللغوية والنحوية في كتب الغريبين (غريب القرآن وغريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٢٠. علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٨ م.
٢١. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ م.
٢٢. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تقديم وإشراف: رفيق العجم، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٥ م.
٢٣. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١ ه)، نشر أدب الحوزة، قم - إيران، ١٤٠٥ ه.
٢٤. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده (٤٥٨ ه)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
٢٥. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣ م.
٢٦. المصطلح الصرفي في كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، د. غادة غازي عبد الحميد، د. سلام علي المهداوي، مجلة الفتح، العدد: ٣٠، ٢٩٩٧ م.
٢٧. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١ م.

٢٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت ٢٠٧ ه)، تح: د. فائز فارس، الكويت، ١٩٧٩ م.
٢٩. المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، مطبعة العهد الجديد، ١٩٥٥ م.
٣٠. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦ هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٧ م.
٣١. المفتاح في علم الصرف ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١ هـ)، تح: د. علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد – عمان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٧ م.
٣٢. المنصف شرح الأمام أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري (ت ٢٤٩ هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم، طبع ونشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٠ م.
٣٣. منهج الدرس الصرفيّ في القرن الرابع للهجرة، جنان نافع أبلحد، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الآداب، ١٩٩٠ م.
٣٤. المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠ م.
٣٥. نزهة الطرف في علم الصرف، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨ ه)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٢٩٩ ه.
٣٦. نزهة الطرف في علم الصرف، ابن هشام عبد الله بن يوسف النحوي المصري الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مركز المخطوطات العربية كلية الدراسات العربية، جامعة المنيا، مكتبة الزهراء ، القاهرة، ١٩٩٠ م.
٣٧. الواضح في علم العربية، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح: د. أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥ م.